

قواعد الاحكام

[257] المقصد الرابع في الاستيلاء وفيه مطلبان: الأول في تحققه وهو يثبت بوطن أمته وحبلها منه في ملكه. فلو وطئ أمة غيره وولدت مملوكا ثم ملكها لم تصر ام ولد، سواء كان بزنا أو بعقد صحيح شرط فيه الولد للمولى، وسواء ملكها حاملا فولدت في ملكه أو ملكها بعد ولادتها. ولو أولدها حرا بأن يطأ أمة غيره بشبهة ثم ملكها قيل: تصير ام ولده (1). ولو تزوج أمة غيره فأحبلها ثم ملكها لم تصر ام ولد وإن شرط الحرية. ولو اشتراها فأنت بولد يمكن تجددته بعد الشراء وقبله وقدمت أصالة عدم الحمل على عدم الاستيلاء. أما لو نفاه فإنه ينتفي الاستيلاء قطعا. وفي افتقار نفي الولد الى اللعان إشكال. ولو وطئ جارية ولده الكبير أو الصغير قبل التقويم فحملت لم تصر ام ولد. وإن قوم على الصغير صارت ام ولد، وعليه قيمة الجارية دون المهر، وفي الكبير عليه المهر دون القيمة. ولو زوج أمته ثم وطئها فعل محرما فإن علقت منه فالولد حر، ويثبت للأمة حكم الاستيلاء.

(1) وهو قول الشيخ في المبسوط: كتاب امهات الاولاد ج 6 ص 186. وقوله في الخلائق: كتاب امهات الاولاد م 3 ج 6 ص 426.